

التحدي الأكبر لمصر «السكان»

الأربعاء ١٧-١١-٢٠٢١

(أشار جهاز الإحصاء إلى أن إجمالي عدد المواليد بلغ ٢.٣ مليون مولود عام ٢٠٢٠، وهو ما يعنى ١٨٦ ألف مولود كل شهر، ونحو ٦ آلاف مولود يوميًا، أي ٢٥٥ مولودًا في الساعة، وهو ما يعادل ٤ مواليد في الدقيقة، أي مولود جديد في مصر كل ١٤ ثانية).

إن التحدي السكاني يجب أن يكون أولويتنا في نظرتنا للتنمية في مصر، وأدرك الخلل بين أعداد السكان ونموها وبين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتأثير هذا الخلل على النواحي الاجتماعية والصحية ورفاهية المجتمع.

إن أبعاد المشكلة السكانية يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة عوامل:

- زيادة معدلات النمو السكاني - انخفاض مستوى الخصائص السكانية (الصحية - التعليمية - الاجتماعية- الاقتصادية) - عدم توازن التوزيع الجغرافي السكاني. وتتفاعل هذه الأبعاد فيما بينها على نحو يصعب معه إحداث تنمية حقيقية دون مواجهة متوازنة لها، كما تتفاعل مع كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر على درجة الاستقرار والتقدم في المجتمع، وتقلل من مردود الجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة الإنسان المصري، ويستوجب ذلك تكامل الأهداف السكانية مع خطط التنمية.

يصل في نهاية عام ٢٠٢١ عدد سكان مصر حوالى ١٠٤ ملايين نسمة، بزيادة قدرها ٦٧ مليون نسمة عن ٢٠٠١ (بداية القرن). وقد بلغت نسبة السكان للفئة العمرية أقل من ١٥ سنة حوالى ٣٧% عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ٣٤.٢ % عام ٢٠٢١، كما زادت النسبة المئوية للإناث في سن الإنجاب لتصل إلى ٢٦%.

سؤال نظرحه للمجتمع: ماذا لو لم نستمر ونكثف الجهود نحو نجاح برامج تنظيم الأسرة؟

أذكر للقارئ هذا الجزء من مقالة كتبها في بداية القرن الواحد والعشرين، لنرى كيف كانت التوقعات وكيف أصبحت وكيف ستكون.

تقول المقالة: «لو استمر الوضع الحالي دون جهود مثمرة لتنظيم الأسرة، فإن عدد سكان مصر سوف يصل في ٢٠٣٠ إلى ١٢٠ مليون نسمة، أما إذا تم تكثيف الجهود والتنسيق والتكامل بين قطاعات الدولة المختلفة مع القطاع المدني وتوصلنا إلى تحقيق هدفنا القومي وهو طفلان على الأكثر لكل سيدة، فسوف يكون عدد السكان في نفس السنة في حدود ١٠٨ ملايين نسمة، أي ١٢ مليون نسمة نقصاً في عدد السكان، وهو هدف ليس بالبسيط».

وقلت أيضاً عام ٢٠٠١: «لقد أظهرت التوقعات ودراسات الإسقاطات السكانية ودراسة التكلفة والجدوى للبرنامج القومي لتنظيم الأسرة أن استثمار ٤ مليارات جنيه في هذا البرنامج خلال خمس عشرة سنة سوف يوفر على الدولة ١٣٧ مليار جنيه ستنفقها على التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي ودعم الغذاء لاستيعاب الـ ١٠ ملايين نسمة من السكان الذين سيشكلون عبئاً على الدولة في هذه المجالات». وقلت أيضاً: «لقد أثبتت الدراسات أن كل جنيه ينفق في تنظيم الأسرة بهذا المنطلق يحقق عائداً قدره ٣٣.٨ جنيه، وهو الأمر الذي يدعونا إلى التأكيد على الدعوة للاستثمار في تنظيم الأسرة المصرية».

تعالوا نضع الأرقام الواقعية لعام ٢٠٢٠، ونرى كيف جاوز الواقع استشراف المستقبل نتيجة فشل المجتمع في برامج تنظيم الأسرة والعبء الاجتماعي والاقتصادي الذي يتحمله الجيل الحالي والقادم.

إن المبادئ التي نؤمن بها للسياسة القومية للسكان هي:

- إقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب لأطفالها بما لا يزيد على اثنين، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرارها في هذا الشأن.
- توفير كل وسائل تنظيم الأسرة، والأخذ بنظم الحوافز الإيجابية المبينة على زيادة وعي الفرد والجماعة بتنظيم الأسرة، أما اللجوء للأساليب التي تتسم بالضغط فستعتمد على حرمان الأسرة من حوافزها الإيجابية الاقتصادية التي توفرها لها الدولة في حالة إنجاب أكثر من ثلاثة أطفال، فمسألة صعبة جداً نظراً لتفشى الفقر (٣٢ مليون نسمة) والجهل (٢٨ مليون أمي).

وأذكر القارئ بمقولة الدكتور طه حسين: «إن الأمية ليست في القراءة والكتابة فقط، بل في القراءة والكتابة والفهم»، وأضيف إليها اليوم «إن الأمية يزداد في تعريفها مفهوم الرقمية لأنها لغة العصر، ومن هو ليس رقمياً فهو خارج نطاق الحياة الحديثة».

قال لي الرجل المحترم أبوبكر الجندي مذكراً بحقائق المشكلة السكانية، إنها تكمن في جانبها الأكبر في عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وعدم كفاية الموارد والإمكانيات لتقديم الخدمات الضرورية من تعليم ورعاية صحية وطرق وإسكان ومواد غذائية أساسية بأسعار مناسبة.. وأدى هذا الخلل في التوازن بين السكان والموارد وعجز الدولة عن القيام بدورها التنموي إلى تراجع مستويات معيشة فئات عديدة في المجتمع، وتدنى خصائصها السكانية، فبلغ معدل الأمية حوالي ٢٥٪، وفق ما أعلنته هيئة تعليم الكبار، بينما ذكرت اليونيسكو أن نسبة الأمية ٢٨ ٪ عام ٢٠١٩ من إجمالي السكان عشر سنوات فأكثر، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٣٠.٨ ٪ وفي الذكور ٢١ ٪، كما وصلت نسبة الفقر في آخر مسح للدخل والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ إلى حوالي ٣٠ ٪ من السكان، ترتفع تلك النسبة في ريف الوجه القبلي إلى أكثر من ٤٨ ٪، كما بلغ متوسط الاستهلاك الفعلي للأسرة لأفقر ١٠ ٪ من السكان حوالي ٢٠ ألف جنيه سنوياً للأسرة، بواقع حوالي ١٨٠٠ جنيه شهرياً، أي تحت متوسط خط الفقر الذي تبلغ قيمته حوالي ٢٠٠٠ جنيه للأسرة.

وتبرز ظاهرة الزواج المبكر كأحد روافد وأسباب هذه المشكلة، حيث بلغت نسبة الإناث المتزوجات (أقل من ٢٠ سنة) حوالي ٢٧٪ من إجمالي الإناث المتزوجات عام ٢٠١٥، ومع استمرار مستويات الإنجاب الحالية (٣.٥ طفل لكل سيدة)، من المقدر أن يصل عدد سكان مصر مع نهاية استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٣٠ إلى حوالي ١٢٠ مليون نسمة، وأن يزيد إلى ١٥٠ مليون نسمة بعد ١٣ سنة أخرى (٢٠٤٣).

والسؤال هو: هل يستطيع المجتمع بإمكانياته المتاحة أن يحقق التوازن بين السكان والموارد، والذي يتطلب أن تكون معدلات التنمية الاقتصادية ثلاثة أضعاف معدلات النمو السكاني كي نحافظ على مستويات المعيشة الحالية التي لا نرضى عليها، على الأقل؟!

سوف تترتب على هذه الزيادات المتسارعة في أعداد السكان تأثيرات واضحة على كافة مناحي الحياة، وبصفة خاصة القطاعات التي تُعتبر الأساس في تحقيق التنمية الاحتوائية المستدامة، وهي التعليم والصحة والتشغيل، وما تتطلبه من استثمارات ضخمة لمواجهة الأعداد المتزايدة في الطلب على خدماتها.. فقطاع التعليم سيتطلب المزيد من الاستثمارات للمحافظة على نسب الاستيعاب، وستكون لذلك تبعاته على محاولات الارتقاء بجودة ونوعية العملية التعليمية. وبالنسبة للمرحلة الابتدائية فقط، فإنه لاستيعاب ما يقرب من حوالي ٥ ملايين طفل بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب إضافة ما يقرب من ١٠٠ ألف فصل، تبلغ تكلفة كل منها ما يقرب من ٣٠٠ ألف جنيه (بالأسعار الحالية)، وسنحتاج حوالي ٣٠٠ مليار جنيه فقط للاستعداد لاستقبال هذه الأعداد، أي بمتوسط حوالي ٢٠ مليار جنيه سنوياً إضافية خلال هذه الفترة للمرحلة الابتدائية فقط.

وفى ظل هذه الزيادة السكانية، سوف نحتاج إلى زيادة أعداد الوحدات الصحية إلى حوالي ٣٠٠٠ وحدة صحية بحلول عام ٢٠٣٠، حتى نضمن استمرار الخدمات الصحية على مستواها الذي لا نرضى عنه حالياً. ولاشك أن هذه التوسعات تتطلب المزيد من الاستثمارات في كافة قطاعات الخدمات الصحية، فضلاً عما تتطلبه من تكلفة زيادة أعداد الأطباء المطلوبين وتأهيلهم والارتقاء بمستواهم والإبقاء عليهم داخل البلاد.

وبالنسبة لقطاع التشغيل وخلق فرص العمل المنتجة لاستيعاب الداخلين سنوياً إلى سوق العمل نتيجة الزيادات السكانية المتسارعة، التي من المنتظر أن تضيق حوالي ١٠ ملايين نسمة من السكان الراغبين في العمل حتى عام ٢٠٣٠، وباعتبار أن متوسط تكلفة خلق فرصة عمل يبلغ في حده الأدنى حوالي ٥٠ ألف جنيه، فإن إجمالي الاستثمارات الإضافية المطلوبة يبلغ حوالي خمسة آلاف مليار جنيه، أي حوالي ٣٣ مليار جنيه سنوياً خلال هذه الفترة.

ويوضح هذا العرض البسيط لتأثيرات الزيادة السكانية المتسارعة على عدد محدود من قطاعات التنمية الاحتوائية المستدامة خطورة استمرار هذا الوضع، بالنظر إلى ما يتطلبه من استثمارات هائلة تفوق قدرات المجتمع في الوقت الحالي، حتى يمكن تأهيل هذه الأعداد لتصبح عناصر منتجة تمثل طاقة إضافية حقيقية للمجتمع.

إن هذه الحقائق تدعو إلى وقفة مجتمعية جادة من أجل تقييم السياسات السكانية وانعكاساتها على استراتيجيات التنمية المستدامة، للوصول إلى برنامج عمل يتسم بالواقعية والوضوح والقبالية للتنفيذ، ويضمن تنفيذ أهداف المجتمع في تحقيق التوازن بين السكان والموارد.